واقعية شعار حق تقرير المصير ، فينفي في البداية اعتراضه على مبدئية الشعار ، ولكنه يتساءل « بصراحة هل هو شعار واقعي ؟ » وهل يصلح بديلا لشعار التحرير . ويعود الى الفترة التاريخية التي صيغ فيها هذا الشعار ليميزها عن الفترة الراهنة ، فيرى ان شعار مبدأ تقرير المصير قد صيغ من أجل تحقيق انشاء الدول الوطنية المستقلة للشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار ، بعد انفصالها عن الدول الامبريالية ، ومن اجل تعبئة الجماهير والشعوب والامم المظلومة ضد الامم الظالمة ، ولكن « ما من أحد الان ، لا عربيا ولا دوليا ، الا ويفهم أن الاقتصار على طرح شعار تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني انما يتضمن بصورة جوهرية ، الاعتراف بدولة اسرائيل »(٤٢). لان اسرائيل نفسها هي التي « ستسمح لان يعطى الشعب العربي الفلسطيني امكانية تحقيق هذا المبدأ » . وينطلق من هذه النقطة الهامة ليحذر من مخاطر تبني مثل هذا الموقف من حل القضية الفلسطينية لانه « يعرض الحزب للعزلة الجماهيرية » .

اما عن موقف الامين العام حول امكانية حدوث التغيير من داخل اسرائيل ، وأثر ذلك على المساعدة في حل القضية ، فيرى هذا الفريق انه وان كان ذلك مشروعا من الناحية المبدئية ، الا أنه غير واقعي ، لان مستقبل الحركة الثورية في اسرائيل مرتبط « بعمق الضربات التي توجهها حركة التحرر العربية الى العسكرية العدوانية الاسرائيلية » . ثم ، من ناحية اخرى يتساءل « أيحق للشعب العربي الفلسطيني ولحركة التحرر الوطني العربية أن تقعد منتظرة نعيم تلك التغييرات ! »(٤٣). ويرد ايضا على موقف الامين العام في انكاره الصفة المبدئية والطبقة لشعار ازالة دولة اسرائيل ، بأن ازالة اسرائيل هو في النتيجة ليس ضد الشعب اليهودي والجماهير اليهودية ، بل على العكس سيكون لمصلحة الجماهير اليهودية، ويدعم هذا الموقف بتحليل لدور الدولة في المفهوم الماركسي ، ولخصوصية بناء الدولة في اسرائيل ، من حيث منشئها ومن حيث علاقتها بالشعب ، واخيرا في العلاقات الطبقية داخلها .

فمن الناحية النظرية ، يرى بأنه من الممكن عند البحث في التركيب السكاني والطبقي لشعب معين، أن يجري تقسيمه الى عمال وفلاحين وبرجوازية كبيرة وصغيرة الخ ... ولكن من الناحية السياسية ، **يجب النظر الى المحصلة السياسية لنشاط هذا الشعب** وهل هي « ايجابية أم سلبية »، لانه اذا كانت هذه المحصلة ايجابية ، يمكن القول ان هذا الشعب يلعب دورا ايجابيا ، وان كانت سلبية فيمكن القول أن هذا الشعب يلعب دورا سلبيا ، ويرى أن هذا الاسلوب في التقييم يصح اجراؤه على شعب كامل كما يصح اجراؤه على طبقة معينة ، ويستشهد على ذلك برأي ماركس في الطبقة العاملة الانكليزية « لقد سارت في ذيل الاتجاهات اليمينية ردحا من الزمن ، بالرغم من وجود عناصر اشتراكية — ديمقراطية وتجمعات غير يمينية » ولذا فان وجود عناصر وقوى وطبقات تقدمية لا يكفي لوحده لتقييم شعب من الشعوب من الناحية السياسية « ان تقييم شعب من الشعوب أو أمة من الامم من الناحية السياسة ، يعتمد بالدرجة الاولى على النهج السياسي الداخلي والخارجي الذي تنتهجه دولة هذا الشعب »(٤٤). وان دولة اسرائيل — بحكم تركيبها الخاص — ليست من حيث المنشأ والتكون والدور الذي تلعبه في الشرق الاوسط شبيهة بأي دولة من دول العالم ، فهي قد نشأت على العدوان ، وتكونت من اناس لا يجمعهم غير الدين والصهيونية ، وتمدهم الامبريالية بكل اسباب الحياة ووسائل العدوان ، وهي تلعب دور **« الدركي والسمسار الدولي »** لصالح الامبريالية في الشرق العربي وفي افريقيا .

ويعزو هذا الفريق — الاستنتاجات الخاطئة — حول الدولة والشعب في اسرائيل ، الى « خلط بعض الرفاق » بين مفهوم الدولة ومفهوم الشعب ، وان من يخلط بين هذين المفهومين هو الذي « يحمل الشعب اليهودي باسرائيل جريمة دولته »(٤٥).

وحول حركة المقاومة ، يرى المكتب السياسي ان الثورة الفلسطينية هي حركة تحرر وطني وليست حركة لاجئين فلسطينيين ، لان جوهر حركة التحرر لاي شعب يكمن في انشاء دولة مستقلة فوق ارضه، وان ارض الشعب الفلسطيني ودولته هي فلسطين التي اغتصبتها الحركة الصهيونية بغزواتها الاستيطانية . لذلك فان العمل الفدائي ، هو التجسيد الثوري المسلح لحركة التحرر الفلسطينية — بالاضافة لكونه عنصرا اساسيا وهاما في قضية النضال لازالة آثار العدوان — ويصرح فريق المكتب السياسي بأن احدى النواقص الكبرى في